

الاعتبار

بجواز الجمع بين الصلاتين

والتخلف عن صلاة

الجماعة في العبار

تأليف:

أبي الحسن علي بن حسين بن علي العريضي الأشعري

غفر الله له، ولشيخه،

وللمسلمين

سلسلة تدافع الأئمة في فقه الكتاب والسنة والآثار (70)

الاعتبار

بجواز الجمع بين الصلاتين

والتخلف عن صلاة

الجماعة في الغبار

حُقوقُ الطبعِ محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

الاعتبار

بجواز الجمع بين الصلاتين

والتخلف عن صلاة

الجماعة في الغبار

تأليف:

إمام الحسين علي بن حسين بن علي العريضي الأشعري

غفر الله له، ولشيخه،

وللمسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَالتَّخْلُفِ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْغُبَارِ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَالتَّخْلُفَ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةَ بِسَبَبِ الْغُبَارِ لَمْ يَرِدْ فِيهِ حَدِيثٌ خَاصٌّ.

* وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَالتَّخْلُفُ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةَ بِسَبَبِ الْغُبَارِ قِيَاسًا وَتَقْعِيدًا.

فَأَمَّا الْقِيَاسُ: فَإِنَّ الْمَشَقَّةَ فِي الْغُبَارِ أَشَدُّ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي الْمَطَرِ الْقَلِيلِ الَّذِي لَمْ يَبُلْ الثِّيَابَ^(١)، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي التَّخْلُفِ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَطَرِ الْقَلِيلِ الَّذِي لَمْ يَبُلْ الثِّيَابَ.

فَعَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَامِرِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ بِالْبَصْرَةِ، وَمُطَرْنَا، ثُمَّ جِئْتُ أَسْتَفْتِحُ، قَالَ: فَقَالَ لِي أَبِي؛ أُسَامَةُ بْنُ عُمَيْرٍ ﷺ: رَأَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ مُطَرْنَا، فَلَمْ تَبُلْ السَّمَاءُ أَسَافِلَ نِعَالِنَا، فَنَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ ﷺ: (أَنْ صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَصَابَنَا مَطَرٌ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ لَمْ يَبُلْ أَسْفَلَ نِعَالِنَا،

(١) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ جَازَ التَّخْلُفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ لِلْعِشَاءِ، وَلِأَكْلِ الشَّوْمِ، وَلِلْبَوْلِ، وَالْغَائِطِ فَأَحْرَى لِمِثْلِ هَذَا.

وَانْظُرْ: «التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ» لِلْمَوَاقِ الْمَالِكِيِّ (ج ٢ ص ٥٦٠).

فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ جُمُعَةٍ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٤ ص ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣٢٠ و ٤٠٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٤٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (٨٥٤)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٢٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٠١ و ٨٩٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٨١)، وَ(٢٠٧٩)، وَ(٣٠٨٣) وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (٩٦٠)، وَ(٣٤٥٥)، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» (ج ١ ص ٨٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٧١ و ١٨٥ و ١٨٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٢٩٣ و ٥٩٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (٢٠٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٤٩٦)، وَ(٤٩٧)، وَ(٤٩٨)، وَ(٤٩٩)، وَ(٥٠٠)، وَ(٥٠١)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٥٤٤)، وَ(٨٨٢٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِ» (١٠٥٧)، وَ(١٠٥٨)، وَ(١٠٥٩)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٥٧)، وَ(ج ٧ ص ٤٤)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٢٢٨)، وَالسَّرَّاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٤٥٠ و ٤٥١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِ» (٩٣٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضِعِ» (ج ١ ص ٤٣٩)، وَفِي «تَلْخِصِ الْمُتَشَابِهِ» (ج ١ ص ٨٨)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٤ ص ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى بِالْآثَارِ» (ج ٣ ص ١٢٠)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥٠٠ ح ١٩٢٤)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ١ ص ٥٧)، وَالْبُخَارِيُّ فِي

«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (ج ٢ ص ٢١)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «ذِكْرِ الْأَقْرَانِ» (ص ٩٧)، وَعَبْدُ الْحَقِّ
 الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٤ و ٢٦٠)، وَابْنُ قَانِعٍ فِي «مُعْجَمِ
 الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ١١ و ١٢)، وَأَبُو عَلِيٍّ الرَّفَاءُ فِي «الْفَوَائِدِ» (٢٤٦)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي
 «الْمُسْنَدِ» (١٤١٧)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (٢٨٨٦)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ»
 (ص ٣٩٨)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٣ ص ٣٢٤ و ٣٦٥)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي
 «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٥٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٣٢
 و ١٣٣)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٨٢)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢
 ص ٦٨٢)، وَالْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٧٢)، وَالذَّارِقُطِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ»
 (ج ١ ص ٣٧٩)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ الْكَبِيرِ» (ج ٤ ص ٣١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
 «الْتَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ٦٥) مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، وَخَالِدِ الْحَذَاءِ، وَزِيَادِ بْنِ أَبِي الْمَلِيحِ، وَأَبِي
 بَشِيرِ الْحَلَبِيِّ، وَعَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَأَبِي قِلَابَةَ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ الْعَبَّادَانِيَّ، وَعَامِرِ الْبَاهِلِيِّ،
 وَعَمْرُو بْنِ أَسْمَاءَ، وَأَبِي بَكْرِ الْهَذَلِيِّ جَمِيعُهُمْ عَنْ: أَبِي الْمَلِيحِ بِهِ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «خُلَاصَةِ الْأَحْكَامِ فِي مُهِمَّاتِ السُّنَنِ وَقَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ»
 (ج ٢ ص ٦٥٧): (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ١١٣): (وَفِيهَا بِإِسْنَادٍ
 صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُمْ مُطَرُّوا يَوْمًا فَرَخَصَ لَهُمْ»). اهـ

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٠١)، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ
 فِي «صَحِيحِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (ج ١ ص ٢٨١)، وَفِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٤

ص ٢٢٥)، وَفِي «صَحِيحِ سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (ج ١ ص ٢٨٣)، وَفِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّبِيلِ» (ج ٢ ص ٣٤٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٥٩٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٦٣٤)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمُقَدِّسِيِّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٤ ص ١٩٣).

وَذَكَرَهُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الْوُسْطَى» (ج ٢ ص ١٠٣).

قُلْتُ: فَمِنْ بَابِ أَوْلَى التَّرْخُصِ فِي حَالِ الْغُبَارِ.

وَأَمَّا التَّقْعِيدُ: فَمِنْ قَاعِدَةِ رَفْعِ الْحَرْجِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ

الدِّينَ يُسْرٌ).^(١)

وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْخَمْسِ الْكُبْرَى: (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ)^(٢)، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهَا

الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ.

قُلْتُ: وَبِلاَ شَكٍّ أَنَّ الْغُبَارَ فِيهِ مَشَقَّةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٩).

(٢) وَانْظُرْ: «الْأَشْيَاءَ وَالنَّظَائِرَ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ص ٧٦ و ٧٧)، وَ«الْأَشْيَاءَ وَالنَّظَائِرَ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ص ٦٤)، وَ«إِرْشَادَ

أُولَى الْبَصَائِرِ وَالْأَلْبَابِ» لِلْسَّعْدِيِّ (ص ١١٣)، وَ«رِسَالَةَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ» لَهُ (ص ٤٩)، وَ«الشَّرْحَ الْمُمْتِعَ» لِابْنِ

عُثَيْمِينَ (ج ٤ ص ٣١٠)، وَ«الْعِلْمَ» لَهُ (ص ٦٧)، وَ«شَرْحَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لَهُ أَيْضًا (ج ٢ ص ٢٩٢).

قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ أَبُو عُنَيْمٍ رحمته الله فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتِعِ» (ج ٤ ص ٣٩٢):
 (الرِّيَّاحُ الشَّدِيدَةُ بِدُونِ بَرْدٍ لَيْسَ فِيهَا مَشَقَّةٌ، لَكِنْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ هَذِهِ الرِّيَّاحَ الشَّدِيدَةَ
 تَحْمِلُ ثَرَابًا يَتَأَثَّرُ بِهِ الْإِنْسَانُ وَيَشْقَى عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ فِي الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ، وَهِيَ الْمَشَقَّةُ،
 وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ الْجَمْعُ). اهـ

وَعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: (قَالَ: أَذَّنَ ابْنُ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ بِضُجَّانٍ، ثُمَّ قَالَ: صَلُّوا فِي
 رِحَالِكُمْ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ: أَلَا صَلُّوا
 فِي الرَّحَالِ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ). وَفِي رَوَايَةٍ: (أَنَّهُ نَادَى بِالصَّلَاةِ فِي
 لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرْدٍ، وَرِيحٍ، وَمَطَرٍ، فَقَالَ فِي آخِرِ نِدَائِهِ: أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، أَلَا صَلُّوا فِي
 الرَّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ، إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةً، أَوْ ذَاتُ مَطَرٍ
 فِي السَّفَرِ، أَنْ يَقُولَ: أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٠٤ ح ٦٣٢)، وَ(ص ١٠٩ ح ٦٦٦)،
 وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٩٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٣٢
 ح ٦٣١٦)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٢ ص ٩٤ و ١٨٣)، وَالْمُحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِي»
 (٧٩)، وَابْنُ الْبَخْتَرِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٤)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٣ ص ٢٠٢)،
 وَالصَّيْدَاوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٢٤٨)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٢١)،
 وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوَطَأِ» (٦٤٦)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (٤٨٤)،
 وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٣٦١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥
 ص ٤٣٢)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ج ١ ص ٨٨)، وَفِي «السُّنَنِ» (٣٦)، وَفِي «الْمُسْنَدِ»
 (٣٣)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «عَوَالِي مَالِكٍ» (٦٣)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤

ص ١٤٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٤٢)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (٦٥٤)،
وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (٩٣٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٥٤ و ١٨٦)، وَ(ج ٩
ص ١٤٨)، وَ(ج ١٠ ص ٦٥)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧١٧)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي
«صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٧٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٤٣٢)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي
«الْمُسْنَدِ» (١٣١١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٩٨)، وَ(ج ٣ ص ٧٠
و ١٥٨)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ١٩٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٢
ص ٢٣٣)، وَ(ج ٤ ص ١١٩)، وَالسَّرَّاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨)، وَابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٣ ص ٢٧٠)، وَالْمَهَلَّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ
النَّصِيحِ» (ج ١ ص ٣٧٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

وَقَالَ الْمَوَاقِ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّاجِ وَالْإِكْلِيلِ لِمُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» (ج ٢
ص ٥٦٠): (قَالَ الْبَاجِي: قَاسَ ابْنُ عُمَرَ الرِّيحَ عَلَى الْمَطَرِ، وَالْعِلَّةُ الْجَمَاعَةُ الْمَشَقَّةُ
الْلَّاحِقَةُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٣ ص ٢٧١)؛ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ: الرُّخْصَةُ فِي التَّخْلُفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ فِي لَيْلَةِ
الْمَطَرِ، وَالرِّيحِ الشَّدِيدَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١ ص ٤٠١)؛ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَفِيهِ أَيْضًا مِنَ الْفَقْهِ: الرُّخْصَةُ فِي التَّخْلُفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ فِي اللَّيْلَةِ
الْمَطِيرَةِ، وَالرِّيحِ الشَّدِيدَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ رحمته فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ٢٩١):
(أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ التَّخَلُّفَ عَنِ الْجَمَاعَاتِ فِي شِدَّةِ الْمَطَرِ، وَالظُّلْمَةِ، وَالرَّيْحِ،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مُبَاحٌ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ السُّبْكِيُّ رحمته فِي «الْمَنْهَلِ الْعَذْبِ» (ج ٦ ص ٢٠٦): (وَفِي هَذِهِ
الْأَحَادِيثِ كُلُّهَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الْبَرْدِ، وَالرَّيْحِ، وَالْمَطَرِ عُدْرٌ يُبِيحُ التَّخَلُّفَ عَنِ
الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ). اهـ

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَ الظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ، فِي غَيْرِ خَوْفٍ، وَلَا مَطَرٍ» قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ
فَعَلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: (كَيْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتُهُ)، وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا
أَرَادَ إِلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: (أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتُهُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٥)، وَالْأَبْرَهُوْقِيُّ فِي «مُعْجَمِ شُيُوخِهِ»
(ص ٣٦٩ ح ٣٢٠).

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٥
ص ٢١٩): (وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِلَى جَوَازِ الْجَمْعِ فِي الْحَضَرِ لِلْحَاجَةِ لِمَنْ لَا
يَتَّخِذُهُ عَادَةً وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ وَأَشْهَبَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنِ
الْفَقَّالِ وَالشَّاشِيِّ الْكَبِيرِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ جَمَاعَةٍ
مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَيُؤَيِّدُهُ ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَرَادَ أَنْ لَا
يُخْرِجَ أُمَّتَهُ فَلَمْ يُعْلَلْهُ بِمَرَضٍ وَلَا غَيْرِهِ). اهـ

قُلْتُ: وَفِي الْحَدِيثِ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِرَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ النَّاسِ، وَمِنْ الْحَرَجِ: الْغُبَارُ.^(١)

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٤ ص ٢٩): (يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ لِلْمَطَرِ وَالرَّيْحِ الشَّدِيدَةِ الْبَارِدَةِ وَالْوَحْلِ الشَّدِيدِ، وَهَذَا أَصَحُّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَغَيْرِهِمَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٤ ص ٢٩): (نَعَمْ يَجُوزُ الْجَمْعُ لِلْوَحْلِ الشَّدِيدِ وَالرَّيْحِ الشَّدِيدَةِ الْبَارِدَةِ فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَطَرُ). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُهَذَّبِ» (ج ١ ص ١٧٧): (وَتَسْقُطُ الْجَمَاعَةُ بِالْعُذْرِ وَهُوَ أَشْيَاءُ فَمِنْهَا: الْمَطَرُ، وَالْوَحْلُ، وَالرَّيْحُ الشَّدِيدَةُ فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ يَعْتَرِضُ الْبَعْضُ عَلَى ذَلِكَ: وَيَقُولُ (لَا قِيَاسَ فِي الْعِبَادَاتِ). وَهَذَا بِلَا شَكٍّ؛ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ مُرَادَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ ذَلِكَ إِثْبَاتُ عِبَادَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ. قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الشَّرْحِ الْمُتَمِّعِ» (ج ٦ ص ٥٢٤): (فَإِنْ قِيلَ: الْقِيَاسُ لَا يَصِحُّ فِي الْعِبَادَاتِ؟).

(١) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (ج ١ ص ٤١٧).

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا قِيَاسَ فِي الْعِبَادَاتِ، أَيُّ: فِي إثْبَاتِ عِبَادَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ، أَمَّا شُرُوطُ فِي عِبَادَةٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مَعَ تَسَاوِي الْعِبَادَتَيْنِ فِي الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا زَالَ الْعُلَمَاءُ يَسْتَعْمِلُونَ هَذَا). اهـ

قُلْتُ: فَمِنَ الرُّخْصِ الشَّرْعِيَّةِ: مَا يَكُونُ دَلِيلُهُ الْقِيَاسُ، أَوِ الْاسْتِنْبَاطُ.
قُلْتُ: وَالصَّحِيحُ: جَوَازُ جَرَيَانِ الْقِيَاسِ فِي الرُّخْصِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْمَالِكِيَّةِ، وَجُمْهُورِ الشَّافِعِيَّةِ، وَمَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ.^(١)

* لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ الْمُشْتَبَةِ لِلْقِيَاسِ، حَيْثُ دَلَّتْ بِأَنَّ الْقِيَاسَ يَجْرِي فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِذَا عُرِفَتِ الْعِلَّةُ، وَاسْتَكْمِلَتْ جَمِيعُ شُرُوطِ الْقِيَاسِ.^(٢)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٥٥٥):
(وَالْجُمْهُورُ أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَيْهِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ

(١) انظر: «شَرْحُ تَفْهِيمِ الْأُصُولِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٤١٥)، وَ«نَفَائِسُ الْأُصُولِ فِي شَرْحِ الْمَحْصُولِ» لَهُ (ج ٨ ص ٣٦٠٩)، وَ«رَفْعُ النَّقَابِ عَنْ تَفْهِيمِ الشَّهَابِ» لِلشُّوشَاوِيِّ (ج ٥ ص ٤٦١)، وَ«الْمُقَدِّمَةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِابْنِ الْقَصَّارِ (ص ٦)، وَ«عُيُونُ الْأَدِلَّةِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْأُمُصَارِ» لَهُ (ج ٣ ص ١٣١٣)، وَ«بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُفْتَصِّدِ» لِابْنِ رُشْدٍ الْحَفِيدِ (ج ٤ ص ٢٩)، وَ«الْمَحْصُولُ» لِلرَّازِيِّ (ج ٥ ص ٣٤٩)، وَ«التَّمْهِيدُ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ» لِلإِسْنَوِيِّ (ص ٤٦٣)، وَ«نَهَايَةُ السُّؤْلِ شَرْحُ مِنْهَاجِ الْوُصُولِ» لَهُ (ص ٣١٥)، وَ«نَهَايَةُ الْوُصُولِ فِي دِرَايَةِ الْأُصُولِ» لِصَفِيِّ الدِّينِ الْهِنْدِيِّ (ج ٧ ص ٣٢٢٠)، وَ«الْبُرْهَانُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوْنِيِّ (ج ٢ ص ٦٨)، وَ«قَوَاطِعُ الْأَدِلَّةِ فِي الْأُصُولِ» لِأَبِي الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ١٠٧)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٨ ص ٢٦٣)، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٧ ص ٧١)، وَ«تَشْيِيفُ الْمَسَامِعِ بِجَمْعِ الْجَوَامِعِ» لَهُ (ج ٣ ص ١٥٨)، وَ«الْغَيْبُ الْهَامِعُ شَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ» لِابْنِ الْعِرَاقِيِّ (ص ٥١٧)، وَ«التَّخْيِيرُ شَرْحُ التَّخْرِيرِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْمَرْذَاوِيِّ (ج ٧ ص ٣٥١٧)، وَ«غَايَةُ الْوُصُولِ فِي شَرْحِ لُبِّ الْأُصُولِ» لِزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ (ج ١ ص ١١٦)، وَ«مَقَاصِدُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ» لِابْنِ عَاشُورٍ (ج ٢ ص ٢٩٦)، وَ(ج ٣ ص ٣١٥)، وَ«التَّوْضِيحُ وَالتَّصْحِيحُ لِمُشْكِلَاتِ كِتَابِ التَّنْقِيحِ» لَهُ (ج ٢ ص ١٩٠)، وَ«الدَّرَرُ اللَّوَامِعُ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ» لِلْكَوْزَانِيِّ (ج ٣ ص ١٨٨)، وَ«رَفْعُ الْحَاجِبِ عَنْ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» لِابْنِ السَّكَنِ (ج ٤ ص ٤٠٢).

(٢) وَقَدْ حَزَرْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُطَوَّلًا فِي كِتَابِي: «الدَّرَارِيُّ الْمُضِيئَةُ فِي جَرَيَانِ الْقِيَاسِ فِي الرُّخْصِ الشَّرْعِيَّةِ».

وغيرهما. وقالوا: إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى شُرُوطِ الْقِيَاسِ فَمَا عُلِمَتْ عِلَّتُهُ أَلْحَقْنَا بِهِ مَا شَارَكَهُ فِي الْعِلَّةِ سَوَاءٌ قِيلَ: إِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ أَوْ لَمْ يُقَلْ وَكَذَلِكَ مَا عُلِمَ انْتِفَاءُ الْفَارِقِ فِيهِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ، وَالْجَمْعُ بِدَلِيلِ الْعِلَّةِ كَالْجَمْعِ بِالْعِلَّةِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُقَمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفَرْعَ كَالْأَصْلِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقِيَاسُ سَوَاءٌ، قِيلَ: إِنَّهُ عَلَى وَفْقِ الْقِيَاسِ أَوْ خِلَافِهِ وَلِهَذَا كَانَ الصَّحِيحُ أَنَّ الْعَرَايَا يُلْحَقُ بِهَا مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا). اهـ

قُلْتُ: وَالرُّخْصُ الشَّرْعِيَّةُ لَا حَصَرَ لَهَا فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَأَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ بِحَسَبِ حَاجَتِهِ لِلرُّخْصَةِ.

فَقَدْ سِئِلَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله: مَا الْأَعْدَارُ الَّتِي تُبِيحُ التَّخْلُفَ عَنِ الْجَمَاعَةِ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا يُمَكِّنُ حَصْرُهَا، وَلَكِنْ بَعْضُهَا مَنْصُوصٌ، وَبَعْضُ الْآخَرِ يَعُودُ إِلَى لِلْمُكَلَّفِ، أَمَّا الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مَثَلًا: الْمَرَضُ، وَالْمَطَرُ، وَالْبَرْدُ الشَّدِيدُ، وَالثَّلْجُ، حَيْثُ يُلْحَقَانِ بِالْمَطَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ هُنَاكَ أُمُورٌ لَا يُمَكِّنُ ضَبْطُهَا؛ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا عَنِ الْمُكَلَّفِينَ، مَثَلًا: الْحَرَجُ، الْحَرَجُ مِنْ إِنْسَانٍ إِلَى آخَرَ يَخْتَلِفُ، وَلَا يَنْضَبُطُ، وَهُنَا يُقَالُ: بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بِصِيرَةٌ).^(١) اهـ

* مَسْأَلَةٌ: أَيُّهُمَا أَوْلَى، الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ، أَمْ الصَّلَاةُ فِي

الْبُيُوتِ؟

(١) سُمِعَ فِي «التَّوَاصُلِ الْمَرْيِي» بِصَوْتِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ سَنَةَ: ((١٤٤٠)) هـ.

* إِنْ وَقَعَ الْعُذْرُ؛ كَالْغُبَارِ، قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَفِي هَذِهِ الْحَالِ الْأَوَّلَى
الصَّلَاةُ فِي الْبُيُوتِ.

* وَإِنْ كَانَ وَقَعَ الْعُذْرُ؛ كَالْغُبَارِ، بَعْدَ خُرُوجِهِمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَفِي هَذِهِ الْحَالِ
الْأَوَّلَى الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ.



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة

الرقم الموضوع

- (١) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَالتَّخَلُّفِ عَنْ صَلَاةِ
الْجَمَاعَةِ فِي الْغُبَارِ.....

